بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

# بداية المخطوطة

مخطوط رقم

١٠٣

طباع أبي البقا

كليات ابي البقاء

جامعة الملك عبد العزيز
المكتبة
مكة المكرمة

الأعظمي

جامعة الملك سعود
المكتبة المركزية
٠١٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

حبر منطوق به امام كل مقال وافضل مصدر به كل كتاب في كل حال مقدمة تنزيل
القرآن وآفرد عروس كنان منازل الجنان لمن رسمت آياته جهرة على صفحات
الانفس والآفاق ورقمت سطوعظومة في جباه السبع الطباق ثم اولى ما قفى به ذلك
واصرح ما شفع به المسالك هو التحنن والاستغفار والاستجلاب جما سر درب الارباب
على النفس جرعة توجهت بها هامة تهامة واصوب سهم اخرجت من كنانة كنانة واسنى
انوار السموات والارض وابهى اسرار ملكوته بالطول والعرض واحمد من حمد وحمد و
اوفى من وعد ووعد محمد الذين ابهجت يمين احمديته سرة البطحاء وباهت بشهب نعليه
خضائر القدس فوق القبة السماء وعلى حواريه الذين اجتهدوا في تاسيس قواعد الكلم و
استرعوا في تشييد ضوابط الحكم وبعد فهذا ميقظ على التمايم ومنبط على الغمايم قدر
الله لي ان الازم الكتاب واوالي العنون واكتحل بالمد الليالي التسوير العيون ملتقط
فرائدها وموم تبطا بالكتابة فوائدها ما فاتنا الا وقد كنت في خطيه وما الفت عضا الا و
قد صرت فيه عنديا والكتاب الي احب من كل حبيب واعجب لدائي من كل عجيب فان
العلم فخر بسني عامر الاحقاب وذكر يتوارثه الاعقاب بعد الاعقاب واول المجد وافه
وباطن الشرف وظاهره به يترقى على كل المراتب وبه يتوصل الى المآرب والمطالب
وهو الارتم معاه وهو الارفع مسعاه يملأ العيون نورا والقلوب سرورا ويزيد
الصدور انشراحا ويفيد الامور انفساحا وهو الغنم الاكبر والحظ الاوفر من الحدود
واين هذا الشرف اذ لا يدرك بالامانى والاتيان بالتهاون والتوانى وقد يسر الله ذلك
لاسلافنا الكرام صدور الايام ونذور الايام حتى صرفوا جهدهم واجتهادهم وبالوا اعمارهم
واعصارهم فبلغوا قاصية المقاصد وملكوا ناصية المراصد فالفوا وجادوا وصنفوا و

وفاوا فبقي لهم الذكر النهي على مر الدهور والايام والاثر الرضي على كر الشهور والاعوام
نور الله سبحانه مراقدهم وعمر كنايتهم وحضرهم ولا فض الله الطير عن الطائف حليل
اردت ان اخرط في سلكهم وانتعد معهم الخناصر في ان اكون [illegible] حاضر
واكون بخدمة العلم موسوما وفي جملة وفي رياضه راتعا فاقطف زهره طالما والسنبلة في ظلم
الزمان بهذا المصباح واطير فرق دركب النجاح بهذا الجناح [illegible] كنت في عصر عصت فيه
ابناء العلم نوائب الزمن ونشبت فيهم مخالب المحن وحصصني من بينهم باضعاف امر
وخيم ذلك تقدير العزيز العليم ولولا ان من الله سبحانه ملتافي هذا الزمان ممن
اعنت عنايته معطوفة على تربية عظماء العرفان وازمة عاطفته مصروفة الى اسعاف
مطالب العلماء كنافي رواية الخمول وبادية الافول جهاء وهو الوزير الاكرم والدستور
الافخم المكلل بالنسم القدسي الشيم الاصدق الاحق الاوفر الاعدل الاجل الاوفر
سمي ابيه الاوفى في عالم الاناث مصطفى باشا بشره الله ما بشا ولا زالت قلوب
عبيده اكنة استة عبده وهو نظام المفاخر والمآثر وهو عوث الناكي وغيث
الشاكران لفظه فالاصابة تقدم خطته وان لحظ فالاجابة تخدم لحظته تشمل اردية
عواطفه مناكب الافاق وتملي من اوديته عوارف مطامح الاحداق جلب القلوب فصار
ظاهرا في كل باطن وصف اليه الجوارح فحركت كل ساكن بل ملك الدهر فامتطى ليابه اداهم و
قلد بيض اناييه صعلوم ووهب اعماره دنانيره ودراهم وحبا اوقاته واليام بتحلي الليالي
لاجل سلامه ويمد كف الشر بالاستخذاء صوب عمامه ويتفال كل منها في هذا غرة تفعل
فرسه وهذا حلية لجام ولما تنبه الدهر لمحاسنه وتنقط بعد ما نحرى وتخدد وتحفظ كادمن
المحل يضيق صدره ولا ينطلق لسانه حتى عرف بالندى جبين النسيم والورد قد احمر
منه وجه الوسيم وآنيل صباح البهار وآغرورقة مقلة السماء فانبثت ثغور الافاق
عن مشنب فلها فانشرقت الارض بنور ربها وارضعت حوامل المزن اجنة الازهار
في احشاء الاراضي فالخلق كلهم في الكافي والتعالج والتراضي وهذا صار كواء النضر في كل جانب
مديدا وقد خاب كل جبار عنيدا ولما رأيت فضلاء الاقطار وعلماء الامصار يكلبون الى
حضرة الرفيعة وساحة المنيفة لازالت ملجا للافاضل وملاذا للاواخر والاوائل بضائع
صنايع افكارهم وبدايع وسائلهم واسفارهم قصارى المعمورين بذوارف عوارفه
التي تصل اليهم على الدوام وتنتظمهم بما اهلهم غاية الانتظام لاتسيبا الراحلين اليه ان
القاطعين السواسب والفلوات قاندين به من مكاره الدهور والنكبات قلما درأى
اجعل ذريعة للوصول الى ذلك الجناب واتشرف بتقبيل انامله التي شاهد منها الاثار
الحطال من السحاب فاستفت من فياض ذوارف العوارف واستمنح بالبنون والغلم
في تبيين المعارف مع ما بي من مقاساة الاحزان ومعاداة الزمان بحيث اتجرع كوسا علق
العلقم بل اشد سما من الارقم واتظلب رضى الايام وهي على اضر حقد من الكبر واتلقى الحظوظ
عاريا من القصر فامتنع الراحد بكت كامتناع الماء في خبر لعلا وليت حتى لقيت يوما يجعل
الولدان شيبا وهو هن العظم مني واشتعل الرأس شيبا فقام العلم في محراب اطراف البنان
وركع وسجد على مصلى القرطاس واضطرب واتعد قائلا كان في نفوس اني ريد كلامي
ينزع به املي بل كان دواتي مطفل حشية بناني لها بعل ونفسي لها نسا فجرى من كتاب بديع

المثال منبع المثال محيط تنصب اليه الجداول ولا يزداد وتنعرف من لجة النسب فالمراد من نفاد تربيتي
به الالسن وترنق نحوه الاعين ويحمد الحذاق على الاحداق من سافر فيه نظره وكان الذوق السليم فريقه
علم انه تاليف جليل يضرب به الامثال على الحقيقة نعم قد جمعت فيه ما في تصانيف الاسلاف من القواعد
ولا كالروض للامطار وتسارعت لضبط ما فيها من الفوائد ولا كالماء الى الفرار منقوله بها قصر عبارة
وانها واوجز اشارة وانعما وترجمت هذا المجموع المنقول من المسموع والمعقول ورتبتها على كتب الالفاظ
**وسميتها بالكليات** راجيا من الله محو السيئات وتحليد الذكر الجميل على الايام والتعيش بعد
مثارة الحمام والجامع الفقير الى الغني الخبير ابو البقاء الحسيني الكفوي الحنفي خفض الله بالطف الجلي
والخفي يسئل ممن نظر فيه ان يصلح بينانه ما عثر عليه من ذلل القلم الفاتر وخلل الخاطر الضعيف الخاتر
او يستر بعين الرضى تقصيه كيف يستقيم ان رقصي على مقدار الزمان وما قل من ذلع جرراء التاليف
بل هو مصايبه ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلا ان تعد معايبه وبدا الافكار قاصرة عن مثاول
مايرام والصياغة في الصناعة على النصاعة اصعب المرام وانه اسئل ان يجعله للطالبين نافعا والى يوم
التناد رخرا وشافعا انه قريب مجيب يسمع ويستجيب **فصل الالف** الالف بكسر اللام هي اول
حروف المجم وأول اسم الله الاعظم وأول ما خاطب الله به عبادا في الوجود بقوله الست بربكم وهي من اقصى
الحلق مبدأ الخارج وبالسكون اسم علم للكمال العدد بكمال ثلث رتبة مذكر ولا يجوز تانيثه بدليل وعددكم
بخمسة آلاف وقولهم هذه الف لمعنى الدراهم والفه يولفه ايلافا والايلاف في التنزيل بمعنى الهدية واللام
فيه للتعجب اي اعجبوا لايلاف قريش او موصولة بما قبلها اي لتاليف قريش والفه بؤالفه اعطاه الفا والف
بينهما تاليفا اي اوقع الالفة والالفة بالضم اسم من الايلاف والالف كالفسق الاليق ثم الالف وكذا سائر
الحروف التي يتركب منها الكلام مسماة بالاسماء التهجي وتسميته بالمد خولها في حد الاسم وانتصابها بخواصها وبه
صرح الخليل وابو علي وما رواه ابن مسعود وهو لا اقول الف حرف الخ المراد هو المسميات اي مسمى هذا
اللفظ حرف كما يشهد له حسنة لان النبي عليه السلام بصدد بيان مسميات الالفاظ التي تتهجى بها لا الكلمات
والا المركبات منها اذ اللايق بمقام الترتيب تكثير الفائدة فالحسنة بعد الحروف مطلقا مكتوبة كانت
او ملفوظة كالالفاظ في خواتيم والطواسين وكهيعص الى غير ذلك وقد تقرر في فنه ان المراد من موضوع
القضية ذاته لا لفظه الا ان يقتضي المقام ذلك واطلاق المتعددين على هذه الالفاظ بالحروف بعد الرهة
على اسمية بها بصرف الى التاسع او بدفع بالعرف المتجدد فكل ما ثبت في الوصل فهو الف القطع كاحسن واحمد
وما لم يثبت فهو الف الوصل كاستخرج واستوفى وكل الف لاشباع الفتحة في الاسم والفعل فهي الف المجهولة كالف
فاعل وفاعول وكل الف اصلها واو او ياء كباع وقال فهي محركة وكل الف التانيث فهي على فعلى مثنثة الفاء
كطوبى وذكرى ومرضى وكل كلمة في اخرها الف ان كانت حرفا فاكتبها بالالف الاتكى والى وعلى و
حتى ولدا اذا كانت اسماء مبنية الاماتي ومتى ولدى الالدى الباب وان كانت اسماء مع تبت زائدة على الثلثة
فاصاعدا فاكتب جميعها بالياء لاغير لان الواو تقلب الى الياء فيها الا فيما اذا كان قبل الالف ياء نحو العليا
والدنيا كراهة الجمع بين اليائين الا في نحو يحيى وربى على بين للفرق وان كانت الاسماء المعربة ثلاثية
ثم ينظر الى اصلها الذي انقلب منه الالف فان كانت ياء يكتب بالياء تنبيها على اصلها وبعد اعن جواز
امالتها وان كان واوا فاكتب بالالف كعصا والفعل الثلاثي ينظر الى اصله فما زاد فبالياء والا غير وقد نظم
بعض الادباء اذا الفعل يوما غير بنائه فجاؤه فالحق بهاتا والخطاب ولا تقف فان ترقبل ان ويا فكتبه بياء
والا فهو يكتب بالالف ولا تحب العمل الثلاثي والله تعالى والمهور في ذلك مختلف وما كتب بالياء ان
كان منونا فالمختار انه يكتب بالياء ايضا وهو قياس المبرد وقياس المازني انه يكتب بالالف وقياس سيبويه ان
المنصوب يكتب بالالف وما سواه بالياء وان جر بها كون الالف من الواو او من الياء بان لم يكن شئ مما ذكر



مما ذكر فان املت فاليا وتخومي والا فالالف وقد نظمت فيه وكتب ذوات الياء بالالف جائز وكتب
ذوات الواو وبالياء باطراد وقصر ومد يجوز بلا مراء وذو قصر خطاء وعاطل وقد كثر ثبات من العكس
اسهل فلا تنس واحفظ انت في العصر كامل وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها فانها تحذف فلذلك
لتبوا تخوخطا في حال النصب بالالف واحدة ومستهزؤن بواو واحدة وقد تقلب الهمزة في نحو مستهزئين فيكتب
بيائين ولم يفعلوا في مستهزؤن لذلك فانهم لما استثقلوا الواوين لفظا استثقلوها خطا وليس الياء في الاشتغال
مثلها وكل كلمة اجتمع في اولها همزتان وكانت الاخرى ساكنة فلك ان تصيرها واوا ان كانت الاولى مضمومة او
ياء ان كانت الاولى مكسورة او الفا ان كانت الاولى مفتوحة وكل اسم ممدود فلا تخلو همزته اما ان يكون اصلية
فتركها في التثنية على ما هي عليه فتقول خطا ان واما ان يكون للتانيث فتقلبها في التثنية واوا او الا غير فتقول خضراوان
وسوداوان واما ان تكون منقلبة عن واو او ياء اصلية مشكل وسوراء او ملحقة مثل علباء وحربا و
سرواح وشملال فانت فيها بالخيار ان شئت تقلبها واوا مثل التانيث وان شئت تتركها همزة مثل الاصلية وهو
اجود فتقول كسالان وروالان وكل كلمة اولها همزة وصل مفتوحة دخلها همزة الاستفهام وذلك في صورتين
الاولى لام التعريف والثانية ايمن الله وايم الله فان همزة الوصل لا تكون مفتوحة الا فيهما والالف الفاصلة تثبت
بعد واو الجمع في الخط كشكر والتفصيل بين الواو وما بعدها والفاصلة بين علامات الاناث وبين النون
الثقيلة كالفتان والالف العوض عبدال من التنوين كرايت زيدا والف الصلة اجتلبت مع اواخر
الاسماء والف الوصل في اوائل الاسماء والافعال والف النون الخفيفة كسفعا والف الجمع كمساجد
وجبارا والف التغيير والتقصير كهو اكرم منك واجهل منه والف النداء نحو ازيد زيد يا زيد والف
الندبة نحو وازيداه والف التانيث كحمراء وسكرى وحبلى والف التثنية كما في يذهبان
وزيدان والالف مشتركة بين العام والخاص وقد راعوا في وضع الاسم التشابه حيث سموا الهمزة و
الالف باسم واحد والتمييز بوضع الاسم للالف ونبهوا على كثرة الالف وقلة الهمزة بذلك حيث لم تسموا
الهمزة باسم خاص وقد يطلق الالف على الهمزة اما لكونها اسما للساكنة والمتحركة جميعا كما قيل او على سبيل المجاز
لكونها تكتب على صورة الالف اذا كانت في اول الكلمة ووضع الخط ان يكتب كل كلمة على صورة لفظها
بتقييد بن الابتداء والوقف عليها كما مر الا اذا اتصل بها الاستفهامية بحرف الجر فانه لا يكتب
بالهاء نحو فتام والام وغلام وذلك لشدة الاتصال حيث صار كالشئ الواحد وكلا تصال الذي
ايضا كتب مم وعم يتساءلون ويكتب انا زيد بالالف اذا الوقف كذلك ومنه لكنا هو الله ربي
وتاء التانيث في نحو رحمة بالهاء اذا الوقف بالهاء هو يكتب النون المنصوب بالالف وغير المنصوب
بالحذف اذا الوقف كذلك والالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة
والالف قد ينضم اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفا ولهذا تنبهوا بها
بالهواء والريح وقد نظمت فيه كالف ربك الدهر في عين الورى ولو شاء يبدي للعيون لهمزة فكم من سكون
مد بالرح كالهور البكم في الغيب عين عون ونصرة وذكر ابن جني في سر الصناعة ان الالف
في الاصل اسم الهمزة واستعملهم اياها في غيرها توسع وقد اتفق العارفون بعلم الحروف على ان الالف ليست
بحرف تام بل هي مادة جميع الحروف فان الحرف التام هو الذي يتعين له صورة في النطق والكتابة معا
فالالف ليست كذلك فان صورتها تظهر في الخط لا في النطق على عكس الهمزة فان الهمزة تظهر صورتها
لا في الخط فجمع الهمزة والالف عندهم حرف واحد واليه ذهب الفقهاء الا الف ان كانت حاصلة من
اشباع الحركات كانت مصوتة والا فهي صامتة سواء كانت متحركة او ساكنة والالف اذا كانت صامتة
تسمى همزة والمصوتة هي التي تسمى في النحو حروف المد واللين ولا يمكن الابتداء بها والصامتة ما عدا الحاء والهاء
لانك تجد انها من الهيئات العارضة للصوت والصوامت فيها ملا يمكن تمديده كالباء والتاء والدال
والحاء وهي لما توجد الا في الآن الذي هو اطرز زمان جنس النفس واول زمان ارساله وهي بالنسبة الى الصوت

كالنقطة بالنسبة الى الخط والآن بالنسبة الى الزمان وهذه الحروف ليست باصوات ولا عوارض الاصوات
وانما هي امور تحدث في مبداء حدوث الاصوات واذا عرفت هذا فنقول ثم انه لا خلاف في ان الساكن
اذا كان حرفا مصوتا لا يمكن الابتداء به وانما الخلاف في الابتداء بالساكن الصامت فقد منع امكان الابتداء
به قوم للتجربة وجوزه الآخرون وقال العلامة الكافيجي والحق ههنا التفصيل بان يقال ان كان السكون
للساكن لازما لذاته فيمتنع كالالف والا فيمكن للمتكلم بقع في كلامهم لسلامة تعهم من كل لكن وشاعة
وحق الف الوصل الدخول في الافعال نحو انطلق واقتدر واما الاسماء التي ليست بجارية على افعالها فالف
الوصل غير داخلة عليها وانما دخلت على اسماء قليلة وجعلوا في الاسماء العشرة عوضا عن اللام المحذوفة
حتى احتاجوا في امرئ على حمله على ابن بجامع ان لامه همزة فيلحقها الحذف فيقال امرؤ من فعل همزة الوصل
في اسم عوضا عن الصدر دون العجز خلاف ما عهد في كلامهم عن نظائره وهمزة الوصل ما عدا الاسماء
العشرة همزة الماضي والمصدر والامر الخماسي والسداسي وهمزة ام الحارث من الثلاثي والهمزة
المتصلة بلام التعريف وتقلب همزة الوصل الفا كما يفعل باتي مع لام التعريف نحو الآن اذن لكم وهمزة
القطع باب الافعال وهمزة اقطع ونفس المتكلم من كل باب وهمزة الاستفهام وقطعت الهمزة في النداء
ووصلت في غيره لان تعريف النداء اغنى عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية فقطعت وفي غير النداء
لما لم يخلع عنه معنى التعريف رأسا وصلوا الهمزة فالهمزة في الصدر تكتب على صورة الالف في كل حال وفي
الوسط اذا كانت ساكنة تكتب على وفق حركة ما قبلها كرأس ولؤم وذئب واذا كانت متحركة و
تكسر ما قبلها تكتب على وفق حركة نفسها نحو بئس ويلؤم وبسائم وكثر حذف المفتوحة بعد الالف
كسال وقل بعد ساكن تنقل اليه حركتها كمسئلة واذا كانت متحركة بعد متحركة فهي تخفيفا فهو جعل بالواو
وفئة بالياء والباقي بحرف حركتها وفي الاول المتصلة بغيره لا يكون كالوسط فتكتب بالالف نحو باحد و
لاحد بخلاف لئلا لكثرة استعماله او لكراهة صورته وبخلاف لئن للكثرة وفي الآخر تكتب بحرف حركة ما قبلها
كقراء وقرئ وروئ فان سكن ما قبلها حذفت نحو ملئ وهمزة الف التانيث الممدودة الف
في الوصل بخلاف المقصورة والالف اذا كانت لاما وجرها اصلها حملت على الانقلاب عن الياء بخلاف ما
اذا كان عينا فانها تحمل على الانقلاب عن الواو والف التانيث اذا كانت رابعة تثبت في التكسير
التكسير نحو حبلى وحبالى وسكرى وسكارى وليست انا، كذلك بل قد تحذف في التكسير نحو طلحة و
طلاح وان كانت الالف مختلطة بالاسم كان لها مزية على التا، فصارت مشاركتها في التانيث علة ومزيتها
عليها علة اخرى فكانت تانيثا ولذلك منعت الصرف وحدها ولم تمنع التا، الا مع سبب اخر والف التانيث
تبنى مع الاسم ويقصر بعض حروفه ويتغير الاسم معها على هيئة التذكير فزادت على التا، التانيث قوة لكن
دخول التا، التانيث في الكلام اكثر من دخولها لانها قد تدخل في الافعال الماضية للتانيث وقد تدخل المذكر
للتاكيد والمبالغة نحو علامة ونسابة وتحذف الالف من الاسماء الاعجمية الكثيرة الاستعمال ولا تحذف
الالف مما لا يكثر استعماله كهاروت وماروت وما كان على فاعل كصالح يجوز اثبات الفه وحذفها ان
كثر استعماله والا فلا يحذف كسالم وما كثر استعماله ودخله الالف واللام يكتب بغير الالف واللام فان
حذفتها اثبت الالف تقول قال الحرث وقال الحارث ولا يحذف من عمران ويجوز الحذف والاثبات من عثمان
ومعاوية وسفيان ومروان وتكتب الالف في نفس المتكلم مع الغير اذا كان واويا كما في نرجوا ونظره
قوله تعالى اندعوا من دون الله وكتبت الالف في دعوا واقع من الثقاة وزيدت الالف بعد الواو اخيرا
اخر اسم مجموع نحو بنوا اسرائيل واولوا الالباب بخلاف المفرد نحو لذو علم الا الربوا وان امرؤ اهلك واخر
فصل مفردا او جمع مرفوع او منصوب الآجاؤا وباؤا واوعتوا والذيل سوء الدار فان فاؤا عني اتيان
يعقوبهم في النساء وسعوا في اياتنا في سبا كذا في الاتقان وتكتب الف الصلوة والزكوة بمعنى تمي
او طهر والربا غير مضافات بالواو على لغة من يفخم وزيدت الالف بعد فا تشبيها بالواو واطرد ويحتمل ان يكون

ان يكون من هذا القبيل كتب الالف بعد الواو في الافعال المضارعة المفردة مرفوعة او منصوبة في
كل القرآن والحق ان مثل ذلك يكتب في المصحف بالواو اقتداء بنقله عن عثمان رضي الله عنه في غيره
بالالف وقد اتفقت في خط المصحف اشياء خارجة عن القياسات التي بنى عليها علماء الخط والهجاء وفاقا
ابن درستوية خطان لا يقاسان خط العروض وخط القرآن وتدخم الالف للفرق بين الضمير المرفوع و
الغير المنصوب في نحو قولك اتاكم واذا اكلوهم او وزنوهم يخسرون فتحذف اذا اردت كالوهم ووزنوهم لان
الضمير منصوب واذا اردت كالوا لهم ووزنوا لهم وان اثبت الالف مثل قاموا هم وقعدوا هم
لان الضمير مرفوع وزادوا في مادة فرقا بينه وبين منه والمعنى المغني هما بخلاف اطبع والالف ابدا حرف
مد ولين واذا انسبت الابن الى الاب فزعلت على ابيه او ضاعة مشهورة قد عرف بها فحذف
الالف لان ذلك مقوم مقام اسم الاب ويكتب هذه ابنة فلان بالالف والهاء واذا اسقطت
الالف تكتب هذه هند بنت فلانة بالتاء والحرف الذي عند عد الحروف قبل الياء يرى ابن جني ان اسمه
لاء وقول المتعلمين لام الالف خطأ لسبقها وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل اسماء
الحروف البسائط قال ابن دريد الحروف التي استعملها العرب في كلامهم في الاسماء والافعال والحركات
والاصوات تسعة وعشرون حرفا منها جهن الى ثمانية وعشرون حرفا واما الحرف التاسع والعشرون
فحرف بلا صرف اي بلا تصريف وقال بعضهم لا يعد الالف الساكنة في حروف المعجم حرفا بل اسما تاما ان
لا يعد حرفا اصلا بناء على انها في الاغلب تكون منقلبة عن الواو والياء او الهمزة او متولدة عن اشباع
الفتحة او يعد حرفا لكونها لا بد منها بل يدرج من الهمزة تحت مدلول الالف بناء على ان اسم الالف
يتاولهما معا وانهما متحدان ذاتا وانما التغاير بينهما بالاعتبار لان السكون في الالف والحركة في الهمزة ولهذا
قيل الالف اما ساكنة او متحركة وقال بعضهم لما احتاجوا الى بيان مسميات الحروف جعلوها اوائل
اسمائها كالف وبا وتا الى اخرها ولم يثبت هذا الطريق في الالف الهوائية لسكونها فاضافوا اللام لذلك
ولما جعلوا الالف مظهر اللام ناسب ان يكون اللام مظهر الهاء ايضا فالف اثافية توجد في شخص
على لسان احد بطل كلامه ببعض الحروف توزع الدية على عدد الحروف وعندنا ان منع النطق او اداء
الحرف يحكم الدية اصله قضاء رسول الله بالدية كلها في اللسان والانف فصل الالف والباء
كل متضح ابلج او ضوح ثم قالوا الاجا الطلق الوجه ذي الكرم والملوف ابلج وان كان ثم استعير للواضح
على الاطلاق ومنه صباح ابلج وابتسم الفجر وتبلج اذا انار واطلع الاب هو حيوان تولد من نطفة حيوان
آخر ولا بد ان يذكر في تعريف الاب الابن لان الاب من حيث هو اب لا يمكن تصوره بدون تصور الابن
كما يقال العمى عدم البصر عما من شانه ان يبصر فلا بد من ذكر البصر في تعريف العمى مع انه خارج عن ماهيته كما
ان الابن خارج عن ماهية الاب وقد يراد بالاب ما يتناول الام اذ كل من نطفته الاب والام موجبا
في التولد وكذا قد يراد بالابن ما يتناول البنت عند تعريفه يجوز ان تولد من نطفة شخص آخر من نوعه
من حيث هو كذلك وكل من كان سببا لايجاد شيء او اصلاحه او ظهوره فهو اب له وارباب الشرائع المتقدمة
كانوا يطلقون الاب على الله تعالى باعتبار انه السبب الاول حقا قالوا الاب هو الاب الاصغر والله تعالى هو الاب
الاكبر ثم ظنت الجهلة من قولهم ان المراد منه الولادة فاعتقدوا ذلك تقليدا فلذلك كفر قائله ومنع منه مطلقا
حسما لمادة الفساد ولا يراد بالاب المربي والمعلم من غير قرينة ولم يرد في القرآن ولا في السنة مفردا او اخا ورد
في ضمن الجمع بطريق التغليب بالقرينة الواضحة قال الله تعالى حكاية عن ابن يعقوب الهك واله آبائك ابراهيم
واسمعيل واسحق ويعقوب والعرب تجعل العم ابا والخالة اما ومنه قوله تعالى ورفع ابويه على العرش يعني اباه وخالته و
كانت امه قد ماتت وقال ايضا حكاية عن يوسف واتبعت ملة ابائي ابراهيم واسحق ويعقوب وكان اكثر
جده وابراهيم جد ابيه والمراد من قوله تعالى كما اخرج ابويكم من الجنة ادم وحوا وورد ايضا الخال احد الابوين
الا ان تسمية الجد ابا بمعنى النوع منه بخلاف العم والخالة فانهما انما سميا ابا للازم آخر من لوازمه وهي التربية و

على الجزاء وجزاء ممتنع المضارع المثبت لا يقع موقع الحال الا بالضمير وحده كجاء في زيد يركب لا بالواو والمصادر يستوي في الوصف
بها ممتنع الحديث كليس وعساه النافية لا يكون عاملا في الظرف انتفاء الجنس يستلزم انتفاء كل فرد كقولك ما معه دابة في الارض
ولا طائر يطير بجانحيه اتصال المضاف المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله اسم الجنس عامل لمعنى الجنسية والوحدة
ان كان مفردا مثنى او العدد ان كان مثنى او مجموعا تأكيد الكلام بالكلام مثل جاءني في زيد وما يثنى للتأكيد مثل جاء في زيد
زيد المجاز المشهور يشارك الحقيقة في المبادرة بل هي اشد تبادرا قد يكون في ترك الواو دلالة على الاستقبال وفي ذكرها
دلالة على خلافه كثيرا ما يورد الجملة المجردة لاغراض سوى افادة الحكم ولا رفعه صرح به التفتازاني في اداة الجزاء لا دل على
التعقيب اسم الجزاء لا يطلق على الكل الا اذا كان لذلك الجزء مزيد اختصاص وارتباط به حتى كان الكل بعينه كالرقبة والرأس
المصدر بمعنى المفعول به قليل جدا لفظ تكفيك الضارب عند من الالتباس لقيام القرائن تاء المبالغة في غير صيغتها نادر المتمكن في رد
الجر على المصدر اختلاف المعنى ضرب الشان لا يكون خبره الا جملة الموصوف يشتمل على تخصيص ما الامحالة لا سيما في لمرة حذف
الجار وايصال المفعول سماعي يجوز ان يخرج الشيء عن التعريف بتعدد الاوصاف يجوز بالعاطف وبغيره عطف الجنس على النوع
وبالعكس مشهور الرفع بالابتداء قاصر عن الرفع على الفاعلية تثنية الفاعل تنزل منزلة الفعل في التثنية تذكيره حذف صدر الصلة كثير
الورود في الكلام اقرار عامل الظرف شرعية منسوخة المحذوف المنوي كالملفوظ به الاسم الحامل للجنسية والوحدة قد يضاف به الى
الجنس التي داخلة في مدلول الفعل وحده وان كان المنسوب اليه اعني الفاعل خارجا الجمع الذي هو مدلول الواو اعم من المعنية
الحكم على الشيء بالنفي من مضمونات الجمل ما يقوم مقام الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل فرق بين ما ضي قصد
بالفظ على الاستمرار وبين ما ضي قصد في ضمن الاستمرار العاطفة لا تخلل بين الشيء ومتروكه الصلة في الاصطلاح ما هو في موقع المفعول به
فرق بين تمكن الفاعل في الصفة وبين تمكن الصفة في الفاعل اتصاف الحقيقة والمجاز معا ضرورة التعريف جائز الماضي الواقع في الحد يراد به
الاستمرار النكرة المفردة في سياق النفي يدل على كل فرد وان تكرير للتوكيد حسن شائع في كلام العرب الضارب جامدة لا رائحة فيها للبتية
ذكر ما يناسب احد الجائزين في موضع لا يدل على كونه مختارا في موضع آخر فرق بين ما دون ذلك وغيره ذلك دلالة العام من باب
الكلية لا من باب الكل من حيث هو كل لا سماء لا تكون ظروفا الا مجازا اذا دار اللفظ بين كونه منقولا وغيره كان الحمل على عدم النقل
او الى اسم الفاعل اذا طلق كان حقيقة في الحال اتفاقا فتحت المصدر قبل ان يعمل جائز حقيقة التمني لا يأتي في تعلقه بالمستحيل وحقيقة
الترجي تنافيه الماضي في سياق الشرط مستقبل في المعنى الاستثناء بيان تغيير التعليق بيان تبديل سوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في موضع
التفضيل المعرف باللام الحقيقة لا تنفي كالمعهود الذهني بدلوا التاء في الوقف هاء وفاجئين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل اللام في المشتقات
بمعنى الذي ولهذا صح الجاءني الذين ضربت حروف الجر بالام من الجمع واسمائها للعموم في الاثر اذا قلت او كثرت الواو قد لا يكون للجمع
كما اذا حلف لا يرتكب الزنا والكبائر فارتكب بعمل احدهما المعين عطف الخصة على القصة ان يكون كلا منهما جملا متعددة
يجوز عطف الاثر على الاخبار فعال من الاعراب الفصل بين المبتدأ ومعموله بالخبر ممتنع عند النحاة كون الشيء معطوفا على
الشيء في الظاهر لا ينافي كون ذلك الشيء خبرا عن شيء آخر يلزم من استثناء المجموع استثناء جميع اجزائه المحذوف ليس كالمذكور في
عرف البلاغة المنسوب الى واحد منهم قد يتبع ما انتابانه وما انزل علينا اللفظ العام قد يشتهر في بعض افراده ويكثر
استعمال المصدر مدلوله الحدث واسم المصدر مدلوله لفظ دال على الحدث المفرد يشمل الوحدات بعبارته والجمع ليس كذلك بل
بالالتزام لان الجملة الخبرية على النسب الذهنية وضعية لا عقلية حتى لا يجوز التخلف ترك العاطف في حلوها محل من ادخال الذكر
جوزه ابو علي مهما لشيء متقدم في المعلومية على المعرف المطلق على شيء بكلمة ان عدم عند عدمه للقيد في الكلام انما يأتي ما يقابله اتفاقا
الفصل من الاعيان على خلاف القياس لا سيما في الظاهر فانه في غاية الندرة التمثيل بيت القاعدة سواء كان مطابقا للواقع
او لا بخلاف الاشتمال والاعان في الجملة اولى من الاحتمال بالكلية دخول كل على ما هو خطة الموضع يقتضي الحكم على افراده المنفي نفس مدلوله
فلا يجوز ان يقصد به بعض الفعل المتعدي الى ما قصد وقوعه عليه الا باداة الاستثناء الجمع اذا اطلق على ما هو از يد من الاثنين
باقل من واحد كان مجازا كما في قوله تعالى ان تتوبا الجمع اشهر معلومات صيغة فعولة انما يطلق على مختارات الامور وغرايبها الفعل من جملة مخصصات
العموم كما في قوله تعالى انه طلق كل شيء الا على ما يأتي الاستثناء هو المقصود عليه قدم اواخر الضمائر تقام بعضها مقام بعض ويكون
بينهما المعارضة على العامل المعنوي ليس الا الرفع الحصر اذا لم يكن حقيقيا كان مبالغة في كماله ونقصان عداه حتى تحيا بعدم المضاف



المضاف الى الاعرف وان كان الناقص من الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام الاعلام محفوظة عن التصرف بعد الامكان الاعلال
المتعلق بجوهم الكلمة مقدم على منع الصرف لذا صوم من اهوال الكلمة بعد تمامها استعمال من المبدل كثير كقولك تظاهرا رضيم بالجوة الدنيا
من الاخرة لو التي لا يختص بالماضي عموم الجمع المعرف ظاهر ظني لا نص قطعي استعمال الجملة الاسمية في الاثنائية اقل من الفعيل لا منع من
اجتماع الواو مع اما يتضمن المستثنى منه صيغة عموم باعتبار ما يصح الاستثناء جمع على مفاعيل متصور على السماع ايراد اللفظ المشترك
من غير قرينة صارفة الى المراد لا يجوز في التركيبات اسم الفاعل يكون منصوبا على الحاية كما صرح به في المفصل حتى المزادفين صحيحا حلول
كل منهما محل الآخر الاعراب التقديري في موضعين فيما تعذر واستثقل الاعجاز في موضع الدعاء انشاء المنفي الابلاس النفي الذي وقع ذكره
قبل هذه بعد الاستعمال الغالب قرينة الوضع التفاوت في بعض مفردات الكلام يوجب التفاوت في نفس ذلك الكلام الا علام المتضمنة نوع
وضعية ملحقة باسماء الاجناس لا بالاوصاف لام التعريف في موضع الحلية في منزلة السور الكلي والبعض الاستغراق في المجاز دائما لازم المرزوم
الى اللام وفي الكناية بالعكس كلاحالة الجر والاضافة الى المظهر بالالف والصواب ان تكتب بالياء نص عليه ابن درستويه مبنى الاقتضاء
على ملاحظة ايجاد المعنى ومبنى التجريد على التغاير ادعاء فلا يتصور اجتماعهما الشيء اذا كان في الاصل سما لا يصير عدادا دخول اللام فيه صيغة
الاعلام الغالبة كثيرة في الاشخاص قليلة جدا في الاجناس متعلق معنى الحرف ما يرجع اليه بنوع استلزام قد اطبقوا على ان وجه الشبه في
التمثيل لا يكون الا مركبا اثبات جنس صفة الكمال للذات في مقام المدح او جنس صفة النقصان لها في مقام الذم يفيد بحسب الذوق الوقوع
القصد الجمع بين ضمير الفاعل والمفعول لا يصح في غير افعال القلوب قد يكتفى في بدل الاشتمال بالاتصال المنوي يجوز دخول العاطفة الاكثر
من الاقل وجاز نظرت الى القمر فلكه بناء على ان التوجه من الفلك مطلقا بين متغايرين منهوما المعنى بين ذاتا اضافة على وجه البيان
من صور الاعتداد لا يجوز ابدال الاكثر من الاقل وجاز نظرت الى القمر فلكه بناء على ان التوجه من الفلك وشبهه ذلك وما خرج بدل الاشتمال
التعبير بالمخ عن المستقبل يعتد من باب الاستعارة المعرف باللام العهدي قد يجوز ان يفيد قصر الافراد فانه يتصور فيه التعدد وثبوت الجنس
لشخص غير ما لنا في شيوعه لشخص آخر في ضمن فرد آخر يمتنع تعليق الطلب الحاصل على حصول ما لم يحصل بعد الاستقبال تعريف الماضي يستلزم ان
يكون للزمان زمان وقد ذكر النحاة انه لا يقال اليوم الاحد يضرب للاستلزام ان يكون للزمان زمان افعل التفضيل المجرد بمن من
التفضيلية متصرف بعد التنكير بالاتفاق الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبتدأ مع الرفع المحلي ان الاسم في محل لو كان غير مجرور
لكان مرفوعا لفظا او تقديرا الاسناد الى غير شيء اسناد اليه في الحقيقة التتابع يجر شيء غير الفعل الضاحك زيد معطى ومكرم عمرا والاسم
الموصوف باسم الموصول في حكم اسم الموصول مفعولا لم يسم فاعله في حكم الفاعل النكرة المقرونة في سياق النفي تدل على كل فرد ما شخصي
او نوعي للفظا اذا كان قطعيا في معنى وجب ان يحمل عليه الظاهر المحتمل له ولغيره لا يستوفي الروايات الاصوليون جعلوا العام المخصص
بالقرينة مجازا لا حقيقة جاز البدل من البدل وكذا ايراد بدلين من شيء واحد وكذا ابدال الفعلية من الاسمية اذا اقترنت كان وخلفا
بحرف مصدر لا يجوز ان يتقدم الخبر كقولك ما زيدان تكون فاضلا لا يبني للمفعول من غير واسطة حرف الجر الا المتعدي بنفسه كمررت وغيرت وغيض
الماء قد يؤكد الحكم المسلم لصدق قاعدة فيه والرواج كقولك انا فتى ما انا ذا لا تحاد فيه توهم الانكار والتردد قال الخليل
الجمع المعرف باللام مجاز عن الجنس فهو بمنزلة النكرة تختص في الاثبات لا فرق بين جمع القلة والكثرة والاقاويل وغيرها عند النحاة
والفقهاء المضارع مطلقا صالح للاستقبال والحال حقيقة لكن الحال اولى لكان الوجود مشترك بين الخارج والذهن مع ان
الخارج اولى واشبع المطلق يجري على اطلاقه الا اذا قام دليل التقييد والتقييد كثيرة فتارة يكون دلالة فرينة المقام
لا يلزم من وصف شخص بالمشتق كالكاسر مثلا الا اتصافه بمأخذ الاشتقاق كالكسر لا بانه زيد كالك رجاز الزيدان ضربا العمرين
وان كان كل منهما ضرب واحدا منهما الحرة يليها المسوغ عنه سواء كان ذاتا او غيره التخصص بقيد كالصفة والشرط ونحوهما في الاية
والحديث لا يوجب نفي الحكم عما عداه عند الحنفية وان اخر ذلك في الروايات تفاوتا لمثلة المبالغة تظهر من الثاني دون الرابع
فانه لم يجئ منه الا قليلا لم يجوزوا تقديم معمول المضاف اليه على المضاف اليه اذا كان المضاف لفظة غير اذا ذكر الوصف لاسم
العلم لم يكن المقصود من ذكر الوصف التمييز بل تعريفه كون ذلك المسمى موصوفا بتلك الصفة يتصور الجمع بين النفي والاثبات
في زمانين في محل واحد وفي محلين في زمان واحد استثناء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون لشيء اسباب واما
انتفاء المسبب فانه يدل على انتفاء جميع اسبابه التعيين النفي بما لا يدل على انتفاء ما عداه من ذلك وغيره ذلك دلالة العام من باب
الكلية لا من باب الكل من حيث هو كل لا سماء لا تكون ظروفا الا مجازا اذا دار اللفظ بين كونه منقولا وغيره كان الحمل على عدم النقل
او الى اسم الفاعل اذا طلق كان حقيقة في الحال اتفاقا فتحت المصدر قبل ان يعمل جائز حقيقة التمني لا يأتي في تعلقه بالمستحيل وحقيقة
الترجي تنافيه الماضي في سياق الشرط مستقبل في المعنى الاستثناء بيان تغيير التعليق بيان تبديل سوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في موضع
التفضيل المعرف باللام الحقيقة لا تنفي كالمعهود الذهني بدلوا التاء في الوقف هاء وفاجئين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل اللام في المشتقات
بمعنى الذي ولهذا صح الجاءني الذين ضربت حروف الجر بالام من الجمع واسمائها للعموم في الاثر اذا قلت او كثرت الواو قد لا يكون للجمع
كما اذا حلف لا يرتكب الزنا والكبائر فارتكب بعمل احدهما المعين عطف الخصة على القصة ان يكون كلا منهما جملا متعددة
يجوز عطف الاثر على الاخبار فعال من الاعراب الفصل بين المبتدأ ومعموله بالخبر ممتنع عند النحاة كون الشيء معطوفا على
الشيء في الظاهر لا ينافي كون ذلك الشيء خبرا عن شيء آخر يلزم من استثناء المجموع استثناء جميع اجزائه المحذوف ليس كالمذكور في
عرف البلاغة المنسوب الى واحد منهم قد يتبع ما انتابانه وما انزل علينا اللفظ العام قد يشتهر في بعض افراده ويكثر
استعمال المصدر مدلوله الحدث واسم المصدر مدلوله لفظ دال على الحدث المفرد يشمل الوحدات بعبارته والجمع ليس كذلك بل
بالالتزام لان الجملة الخبرية على النسب الذهنية وضعية لا عقلية حتى لا يجوز التخلف ترك العاطف في حلوها محل من ادخال الذكر
جوزه ابو علي مهما لشيء متقدم في المعلومية على المعرف المطلق على شيء بكلمة ان عدم عند عدمه للقيد في الكلام انما يأتي ما يقابله اتفاقا
الفصل من الاعيان على خلاف القياس لا سيما في الظاهر فانه في غاية الندرة التمثيل بيت القاعدة سواء كان مطابقا للواقع
او لا بخلاف الاشتمال والاعان في الجملة اولى من الاحتمال بالكلية دخول كل على ما هو خطة الموضع يقتضي الحكم على افراده المنفي نفس مدلوله
فلا يجوز ان يقصد به بعض الفعل المتعدي الى ما قصد وقوعه عليه الا باداة الاستثناء الجمع اذا اطلق على ما هو از يد من الاثنين
باقل من واحد كان مجازا كما في قوله تعالى ان تتوبا الجمع اشهر معلومات صيغة فعولة انما يطلق على مختارات الامور وغرايبها الفعل من جملة مخصصات
العموم كما في قوله تعالى انه طلق كل شيء الا على ما يأتي الاستثناء هو المقصود عليه قدم اواخر الضمائر تقام بعضها مقام بعض ويكون
بينهما المعارضة على العامل المعنوي ليس الا الرفع الحصر اذا لم يكن حقيقيا كان مبالغة في كماله ونقصان عداه حتى تحيا بعدم المضاف

لما تناسبه وضع اللفظ الشئ بمنع من استعماله في غيره الا ان يكون بطريق التجوز التضمين واجيب بالجعل دون الخلق وتعيين النقل
مخصوص به والاثبات مشترك ذكر الوصف في الاثبات يقتضي النفي عن غير المذكور وفي النفي يقتضي الاثبات لغة بالعكس ذكره استثناء
نقيض المقدم لا ينتج نقيض التالي عند اهل الميزان وينتج عند اهل اللغة يجب حذف الفعل بعد لو في مثل ولو انهم قالوا لدلالة ان على
وقوعه موقعه معمول الصفة لا يتقدم الموصوف كان لا يحذف مع اسم الا فيما لا يبدء متعلق المصدر كالصلة له فلا يوصف ما لم تم به لا
يتقدم العطف على الموصول على العطف على الصلة ظرف الزمان لا يكون صفة الجثة ولا حالا منها ولا خبرا عنها الشرط اذا كان بلفظ
الماضي حسن حذف الفاء فيما كان في معنى الشئ لا يكون غير ذلك الشئ الجواب ما اشتق من السؤال الفعل وما يجري مجريه اذا قدم
على فاعله الظاهر يرد ويذكر تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر المعرف بلام العهد بمنزلة التكرار العام الاستيناف قد يكون بالواو واذا قدم
اسم الفاعل المشتق فقد يكون بمعنى اللام الصفة المشبهة لا تشتق من المتعدي اي تم بالحاق الصفة المعنوية بها الكناية ابلغ من التصريح
تقتضيها اثبات الشئ بدليل اسماء الاعلام قائمة مقام الاشارة الجموع قد يستغني بعضها عن البعض الاثبات اذا كان بعد النفي كون
ابلغ جاز اجتماع معرفتين اذا كان ما في احدهما في الاخر وزيادة المعروف قياسا كالمثبت العوام اللفظية بجري مجرى المؤثرات
الحقيقية ما جهل امره بعد ذكر لفظ ما لا بين الا ان يقصد التغليب المضارع المنفي بلا كالمثبت في عدم دخول الواو عليه ربما يترك
التعود في المضي خلاف بناء على ظهورها انكار النفي يحقق الاثبات نفي النفي استمرار الاثبات كثرة الدوران لا يدل على الرجحان خصوص
السبب لا يوجب تخصيص المادة الواحدة يمنعها قرينة واحدة استعمال بعض الالفاظ لا يوجب احدهما في المعنى ذكر الخاص مع العام
في تعبير العام مما لا يعبأ به اولا لكن النفي يخرج النكرة من حيز الابهام الى حيز العموم المنصب على المفعول له لا يكون الا مصدرا كيف
اجلالا له التقديم على القصر بالنحو لا بالوضع الاضافة لا تستلزم تشخص المضاف في التعدد نفي مقيد بالاضافة تفيد النفي في مقيد
بالتوصيف الاختصاص المستفاد من اللام ليس هو الحصر التاسيس اولى من التاكيد لان الافادة خير من الاعادة وضع الموصوف
غالبا لتغيير المعنى لا اللفظ الحق جواز التسمية بالمجاز الشهير يحتاج لا يتبادر غيره حمل الكلام على اعم المحلين اولى لانه اعم فائدة
شرط التعليق عدم ذكر شئ من متعلقيه قبل الجملة النون قد يكون على الجوار كالمرسل الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف
لا مانع من اجتماع التوبيخين بل المنوع اجتماع اداتهما وضع الاعلام للذوات اكثر من وضعها للكلي يكفي في عود الشئ الى
حكم الاصل ادنى سبب درجة مؤثرة ثم اقتضاء الموصوف للجمع اقوى من اقتضاء الاضافة لا الاشتمالية في الاغلب من معاني الحرف
تخصيص العدد بالذكر لا يدل على نفي الزائد اتصال الضمير المجرور بجاره اشد واقع من الاتصال الفاعل بفعله الوصف السببي داخل
في الوصف المال وراجع اليه في التحقق الممنوع من غير المنصرف تنوين المقابلة لا يحسن تغيير الحاصر بالمتعدد الاسماء المشتقة كالجماعة
المتعاجة من الناس اداة الشرط يستعمل في المحقق والمقدر المعدول عن التصريح باب من البلاغة وان اورث تطويلا مطلقا
للمثل عليه لزمه حمل قم على التراخي في الرتبة خلاف الظاهر القيد العدم ذكر احد يعتبر مؤخرا معنى العلاقة بين الشيئين وقوعا
لا يستلزم العلاقة بينهما امكانا ولا امتناعا اذا دخل الجمع لام التعريف يكون نقله مذكرا اليه نحو يصعد الكلم المستدرك
صحيح غاية غير مهم في المقام صفات الذم اذا نيبت على سبيل المبالغة لم تنف اصلها المتحان التعريف بالمنافي المفردة جائز بنفي
عن الناقص شبهه بالكامل لا العكس وهو المشهور وليس الذكر كالانثى الاتحادا قوى دلالة على الاختصاص من دلالة طرف
الاختصاص عليه جائز كون في احد الشيئين يصدق انه فيهما في الجملة وصاب فيها من دابة استعارة احد الضدين للآخر
استهزاء مجاز الجواز العقلي لا يكون فيه نقض التعريفات اجتماع الموقفات على المعروف واحد جائز اسم الجمع في المعنى الشتيه من
مراتب الجمع للتقدم في التعقل لا يستلزم التقدم في التلفظ قد يتحمل في التبع ما لا يتحمل في الاصل الترتيب في الذكر لا يدل على
الترتيب في الوجود المقتضي بمعنى الشئ لا يلزم ان يجري مجراه في كل شئ الاعيان يختلف سامعها باختلاف حضورها وغيابها
لا يلزم من ترتب الحكم للدليل على المحقق ترتبه على ما قدر تحقيقه الضعيف المضمحل الآخر بمنزلة المعدوم موافقة الحكم للدليل
لا يقتضي ان يكون مستفادا منه الشئ اذا ثبت ثبت بلوازمه العرفية دون الصور والمبادي الحقيقية اذا تعذرت
حمل على اقرب المجازات منها ما افاده الآية اقوى مما افاده الخبر الواحد ولو بالدلالة اقوى من الاشارة المجاز البليغ من الحقيقة
اذا صدر عن البليغ الضمير المتصل بعض ما قبله اعادة المعنى بصياغات متعددة لا تعد تكرارا ولا عيب فيه النكرة
اذا كانت بدلا من المؤقت فلا بد ان يتصف بصفة وجوب تاخر التاكيد في التاكيدات الاصطلاحية لا اللغوية الدليل
كما يتركب من الحمليات والموجبات يتركب ايضا من الشرطيات والسوالب القول اللازم يسمى مطلوبا ان سبق الى القياس منتجه

ونتيجة ان سبق من القياس اليه تطابق الدليل على المدعى واجب عند جمهور العلماء اثبات موضع العلم واما اثبات موضع المسئلة
فخارج منها وربما دخل في العلم لجواز ان يكون بعض من مسائل مبادي لبعض آخر تفسير الشئ على مقتضى مذهب لا يكون حجة
على مخالفه اذا قام الدليل على شئ كان فهم الملفوظ به كثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره الشئ اذا شابه الشئ فلا كذا
يشبهه من جميع وجوه تصديق المذكور يقتضي تكذيب غيره وبالعكس الاعمال الدليلين اولى من الاعمال باحدهما الحاجة الى
الدلالة فيما يثبت فيه الحال بقاء الحكم لا يكون الا بسبقاء السبب الموجب الجواب بتغيير الاسلوب ليس بجواب حقيقة بل تسليم
للسؤال دأب ارباب العلوم الظنية تخصيص قواعدهم بنوع تتبع اطرادها وذلك مما لا يستقيم في العلوم اليقينية الكلام على سبيل
التنزل انا يناسب مقام المجادلة والجدل دون مقام المناظرة والتوقيف اعتبار قيد لا يقتضيه المقام يعد مثله عند البلغاء هجنة
في الكلام لا يحسن في العلوم اليقينية ايراد الاشكال والاعتراض مع علمها لان ذلك تهاون في امر الاعتقاد فلا يليق
الا بطريق الارشاد كما لا يستحسن ايراد براهين المغالطين ودلائل الفلسفة بلا ايرادها عليها لان ذلك اخلال في تحقيق الحق
وتعيين الصواب حقيقة الامر في حقيقة الامر الاعتماد على صاحب الشرع تعليل الحكم الظاهر بالمعنى الظاهر اولى من تعليله بالصفة المجتهد
الفقهاء قد يرضون بما لا وقوع له في الممكنات دون الممتنعات بالذات الترجيحات اللغوية لا تفيد الا الظن حتى الدليل ان يكون
اوضح من المدلول عما لا يطابق الاعتقاد كاذب سواء كان هناك اعتقاد او لا الاستعمال الغالب يستدل به على الوضع والاصالة
اذا لم يكن ثمة معارض الاحكام اللغوية لا يكون اثباتها بمجرد المناسبات العقلية القياسية بل لا بد من ان يكون معتبرة في الاستعمالات
اللغوية اتفاق الروايات لا يستلزم اتفاق الدرايات والعقول الابعاد الدراية التيقن بوجوب العمل بالظن انما يحصل في حق
المجتهد دون غيره المسئلة المختلف فيها لا تصح ان يكون بناء الامر متفق عليه الدليل المشتمل المهادرة على المطلوب من القياسات
المغالطية التي مغالطتها من جهة التاليف لا من جهة المادة التعارض ادلة الظنية وعدم القطعية ما خالف القياس مستقر على مورد
للسماع الحق بعد ظهوره كل الظهور اهو من غيره وان لان نابنا تقديم القاعدة على النوع يليق بوضع اصول اللغة وآمالي
اللغة فالمقصود معرفة المسائل الجزئية فيقدم النوع ثم يذكر ما هو الاصل الجامع للنوع المتقدمة اللوم في ذكر الوجوه الضعيفة
في ضمن الاحتمالات الدلالة المعنوية عبارة عن دلالة المذوم على اللازم الضرور او لازمه الغالب الاحكام الشرعية على وفاق
القواعد اللغوية المثال الواحد لا يكفي في اثبات الحكم العام الاكثر لحكم الكل فيما لم يرد النص بخلاف القياس العقلي لا يبنى في القواعد
العلمية على اثبات اللغة بالقياس غير جائز الاحكام على مادية والاسباب على الة التقنية الوضعية يجوز اختلافها باختلاف الازمنة
لا يمكن اعتبار الحيثيات العقلية في الامور الخارجية اعتماد المعلل للشئ على ما هو عليه مثل العلم بالاتفاق الدلالة لا تعمل اذا
عارضها عبارة العام الخصوص القياس المجمع عليه لا يحتاج الى دليل لان دليله الاجماع الحكم الذي مستنده اقرب الى الصواب
من الحكم الذي مستنده ظاهر عدم ظهور الخطأ يوجب عدم الحكم بالصواب لان الحكم بستند الى اصل البراءة تخصيص القاعدة
ليس من دأب المباحثة العقلية ظواهر الظنيات لا تعارض العقليات المتواترة في طبقة قد يكون احاد في غيرها فيكون
من المتواتر المختلف فيه الحاق القليل بالكثير والنادر بالاعم الاغلب طريق من طرق الصواب الراجح من الاقوال الثلثة
في محل هو الاول والاخر لا الواسط كما في المستصفى اذا كان بين الدليلين عموم وخصوص من وجه فكل منهما رجحان
ايجاد النظير بعد قيام الدليل انما هو للناس به لا للحاجة اليه فانا ان لم نقم دليل فانك محتاج الى النظير اذا ثبت الحكم لعلة
اطرد حكمها في الموضع الذي اشتمل فيه وجود العلة نظير العدة عن النكاح ومثل ذلك الرمل في الطواف وتلك ثبت سببه ذلك
ان النفوس تأنس بثبوت الحكم فلا ينبغي ان يزول ذلك الانس الحنفية من ائمة الاصول لا يجعلون الاستثناء من النفي اثباتا
ولا بد لالة ما شاء الا زيد على ثبوت عزية زيد ولا بد لا الا الا آلة على وجوده تعالى والوجيه الا بطريق الاشارة لا استعمال
في غير الموضوع لنوع تحقق الموضوع له كان الاسناد الى غير ما هو له بالتحقق ما هو له الخلف قد يفارق الاصل عند اختلاف
الحال كالتيمم يفارق الوضوء في شرائطه النية لا اختلاف حالهما وهو ان الماء مطهر بنفسه والتراب ملوث الرجحان القاطع
لا يبدره بالظواهر بل يسقط بتاويل الظواهر كلها في ظواهر التشبيه في حق واجب الوجود عدم التصريح لا ينحصر بعدم القول
بل يوجد بالقول بخلافه العمل بالعلم الغالب الظن الراجح واجب عقلا وشرعا ونفي فيه ضرب احتمال المسئلة الاعتقادية
لا يقبل فيها اخبار الاحاد ظن المجتهد انما يعتبر في الاستنباط مما لا يمكن فيه القطع من الكتاب والسنة بعد الاجتهاد والتامل
استصحاب النافية الاعتماد في الظن الغالب خلاف المصطلح عند الاصوليين وهو الجائز لدليل لا حاجة في الالزام للغير الى

التصديق فان الظني يلزم الظني الآخر من قبل انه في الظن لا اعتبار له في المعارف اليقينية وانما العبرة في العمليات وما يكون وصلة
اليها لا يجوز التمسك بالادلة النقلية في المسائل العقلية وانما يتمسك بها في المسائل النقلية تارة لافادة اليقين كما في مسئلة حجية
الاجماع وخبر الاحاد واخرى لافادة الظن كما في الاحكام الشرعية الفرعية كمسئلة الظنيات بالاضافيات والتنبيهات والاخذ بالاولى
والاحق والاظهر في الفهم والاسبق والاذب بالمشاركات والاليق القول برجح الظواهر النقلية على القواطع العقلية محال لان
النقل فرع على العقل والقدح في الاصل القدح في الفرع يوجب القدح في الفرع والاصل معا وهو باطل لكن هذا فيما اذا كان النقل ظنيا
الاصل القطعي الفرع الثبوت او الدلالة او كان النقل مما يبلغه طور العقل معقول والفرع متبع منقول واذا تعارض العقل و
النقل فتبع العقل ويتبع المحاسن في المنقول يوافق المعقول ان امكن والا بعد المعقول من قبيل المتشابهات هذا في المطلوب
الاعتقادي واما في المطلوب العملي فان كان التعارض بين القياس وبين الحديث فيرجح الحد
القياس ان كان الحديث خبر الواحد ويرجح الحديث ان كان متواترا الى غير ذلك
من التفاصيل البليغ يفهم من مساق الكلام ما يقتضيه المقام لا سيما
في المعاوضات الدائم الغير المنقطع اولى من الاجل المنقطع ٭٭
قدم فراغي من تحرير هذه النسخة الشريفة من يد الضعيف
العباد وانا ارجو رحمة ربه المنان وهو
محمد بن عثمان في مقام قصبة ازوجلي
غفر الله الباري ولوالديه
ولجميع المؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات
آمين

# نهاية المخطوطة